

رأي

الصغار ودولتهم

قادية حطيط *

بعض المواضيع راكدة في المجتمع اللبناني، مع أنها حارة في كل المجتمعات لأنها تصيب البيوت وأهلها مباشرة. وهو أمر يشي بنوع من الجمود الاجتماعي، إذ أن طغيان المواضيع السياسية العامة يخفي في طياته ضعف الاهتمام بشؤون الناس المباشرة. من تلك المواضيع، نذكر موضوع الأطفال الصغار، ونقصد بهم الذين لم يبلغوا الثالثة ولم يدخلوا إلى المدرسة بعد. ونتساءل ما هي مسؤولية الدولة تجاههم؟ من أي باب ننظر إليهم وتعنتي بهم؟ وكيف تتدبر الأسر، وخصوصاً الأمهات العاملات، أمرها في ما يتعلق بالأطفال الصغار؟

هؤلاء الصغار ليسوا بفئة قليلة. فبحسب التقديرات السكانية المتوافرة لعام 2009 يبلغ مجموع الأطفال تحت الأربع سنوات حوالي 300 ألف طفل ويقدر عدد الأطفال في عمر الحضنة بأكثر من نصف هذا العدد.

أما بالنسبة إلى الخدمات المقدمة إليهم فتفيدنا الأرقام، أنه في عام 2014 كان لدينا ما مجموعه 443 حضنة. وإذا ما حسبنا أن كل حضنة فيها ما يقارب الخمسين طفلاً (وهو رقم مبالغ فيه)، فإن المجموع سوف يكون في أحسن الأحوال حوالي 22 ألف طفل. وهذا يعني أن فقط ما يقارب 15% من مجموع الأطفال في هذا العمر يحصلون على رعاية مؤسسية خاضعة بشكل أو بآخر إلى إشراف. ومن المعلوم أن ثمة أشكالاً أخرى من الرعاية المدفوعة الأجر منها ما يقوم على استقبال الأطفال في البيت، أو على مجالسة الأطفال لساعات معينة، ومنها خدمة المربية المساعدة براتب شهري، وغير ذلك من أشكال رعائية أخرى ولكن لا تتوافر أي متابعة بشأنها، ولا تتطلب إعداداً أو ترخيصاً معيناً.

في كل دول العالم الحديثة، تقوم الدولة برعاية هذه الفئة من المواطنين (نعم مواطنين!) وبوضع خطط وسياسات، وتحاول أن تجاري التطورات النظرية في مجال الطفولة المبكرة، فتكون رعايتها ليس فقط صحية أو اجتماعية وإنما تربوية أيضاً. وهذا ما تجري التوصية به اليوم من قبل العاملين في شأن الطفولة في لبنان.

نحن اليوم إذن في طور المطالبة. ولكن لم أكن أعلم أن هذا الموضوع كان مطروحاً في بلدنا من وقت بعيد، أن هناك مفكرين قدموا تصورات حول الموضوع تستحق التأمل.

في كتاب صادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء حول «سلم تعليمي جديد للنظام التربوي في لبنان آفاق عام 2000»، نقرأ فيه أن الدكتور جوزف أنطون، رئيس مكتب البحوث التربوية في المركز، كان قد اقترح في عام 1977، أي منذ ما يقارب الأربعين عاماً، مخططاً للسلم التعليمي في لبنان لحظ فيه مرحلة التربية البيتية (ويسمى أيضاً مرحلة الحضنة) وهي تمتد على ثلاث سنوات (من الولادة وحتى 3 سنوات) ويكون لها مرشدون نفسيون اجتماعيون يهتمون بالأطفال وبرامجهم التربوية، وتجري بشأنها دراسات نفسية اجتماعية حول الطفل والأهل والأسرة على أن يكون لها مبنى مستقل ويكون الترفيه فيها ألياً.

قد يناقش الكثيرون هذا الطرح، ويرونه خيالياً أو فائضاً على قدرة القطاع التربوي. ولكن لن يختلف اثنان على كونه رؤيويًا ومتفائلاً ويعطي الجانب التربوي أهمية كبرى في تناول هذه الفئة. ولكن هذا الاقتراح بقي طي الأدراج ولا أدري إذا كان قد نوقش أو لا. وجرت الأمور بحيث صارت وزارة الصحة هي المسؤولة عن هذه الفئة في الأحوال العادية وفي حالة التهميش والفقر أعطيت الصلاحية لوزارة الشؤون الاجتماعية. أما وزارة التربية فتصلت من مسؤوليتها لصالح الأهل، ولن يصعب على القارئ أن يحزر أن وراء كل أهل طائفة، وأن اعتبار الصغار مواطنين يستحقون وضع سياسات رعائية وطنية بشأنهم هو مشروع "خطير" ينبغي التخفيف قدر الإمكان من آثاره المناقضة للطائفية.

المهم، هذه المقالة تهدف إلى تحية تربوي متميز، نظر في أحوال الصغار، وسعى لأن تكون الدولة شريكة للأهل ولا سيما الأمهات العاملات منهم في تحمل المسؤولية، فهل لنا من يفكر بمثل ذلك اليوم؟

* أستاذة الطفولة المبكرة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية

للشاركة في صفحة «تعليم» التواصل عبر البريد الإلكتروني: felhajj@al-akhbar.com

إعداد فانت الحاج

نوادي

«نبض الشباب» يخاطب الأكثرية الصامتة في الجامعة اللبنانية

مع الأندية المستقلة الأخرى». سيركز النادي أيضاً، كما يقول الزعترى، على البرامج الجديدة لكلية العلوم التي ترهق الطالب من الثامنة صباحاً وحتى السادسة مساءً وتمنعه من الانخراط في أي نشاط غير أكاديمي.

وتبقى الانتخابات الطلابية بنداً أساسياً على جدول أعمال النادي، ففي سنة التأسيس نظم أعضاء النادي حملة «طارت» ركزوا فيها على القانون الانتخابي

وسط تغيب الانتخابات الطلابية وسباقات الاستئثار بين الأحزاب السياسية، يبحث نادي «نبض الشباب» في الجامعة اللبنانية عن فسحة للعمل والتعبير يخرج من خلالها الطلاب من حالة الخمول ومناخ الصراعات الوهمية الذي يقسمهم ويصادر دورهم في الدفاع عن حقوقهم نحو تطوير الجامعة والواقع الطلابي فيها.

النادي تأسس بعيد الحراك المدني في عام 2015 حين تنبّه بعض المشاركين إلى انكفاء معظم طلاب الجامعة عن الانخراط في الشأن العام سواء عبر مجموعاتهم السياسية أو أنديةهم الطلابية. أخيراً، حضر النادي في التحرك الطلابي الحاشد في مجمع الحدث الجامعي ليطالب باستقلالية الجامعة في إدارة شؤونها ورفض خصخصة خدماتها.

«نبض الشباب» ناد طلابي مستقل، بحسب الناشط تيسير الزعترى، وقد جاء ضد تغيب دور الطالب والطالبة، الفرد في تحديد مصيره/ها في الجامعة، «فنحن لا نريد أن نكون أفراداً على الهامش، أفراداً بلا قيمة»، مشيراً إلى أننا «نسعى لإيجاد مناخ جامعي بات ضرورة ملحة على كل صعيد سياسي اجتماعي ثقافي فني توعوي رياضي». وقال: «نريد أن نحمل معاً همومنا كطلاب جامعتنا، نتوحد خلفها وأن تربطنا العلاقات الإنسانية التي لا تحدها حدود الطائفية».

ويشرح أن النادي موجود في كليات عدة في الجامعة في بيروت وطرابلس وفرن الشباك والنبطية. وهو اليوم يصوّب باتجاه أهداف محددة تتمثل بصورة أساسية «بوضع قانون للأندية ومنع الطريق على أي كلام يتعلق بالتدريج بالرخص للتضييق على نشاطاتنا ومن ثم محاولة تأسيس اتحاد لأندية الجامعة اللبنانية يجمعنا

نريد أن نحمل معاً همومنا كطلاب ونتوحد خلفها

وسيعودون إلى فتح الملف عبر التصويب على حقوق الطلاب في الانتخابات.

نشاطات كثيرة نظمها النادي واستقطبت، بحسب الزعترى، «الأكثرية الصامتة» من الطلاب الذين لا يريدون أن ينضوا تحت أي إطار سياسي. ومن هذه النشاطات المسرح التفاعلي ورحلات ترفيهية وحملة «مكتبة لكل طالب» وهي عبارة عن معرض كتب نظمه النادي أخيراً بالتعاون مع دار الفارابي، إذ تم خفض أسعار الكتب إلى 5000 ليل بهدف إتاحة الفرصة للطلاب باقتناء الكتاب الذي يريد، نسبة إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه. وتنتقل هذه الحملة إلى فروع في النبطية وصيدا وسن الفيل وطرابلس.

النادي يصدر نشرة نصف فصلية هي منبر مفتوح لكل الطلاب على اختلاف توجهاتهم السياسية.

مسام لتأسيس اتحاد لاندية الجامعة اللبنانية (هيلم الموسوي)



أو مندوبون إلى التعليم الثانوي للقيام بأعمال إدارية أيضاً. يقابل هذا العدد من مدرسي الملاك 11 ألف مدرّس متعاقد وألفي مدرس مستعان بهم من دون عقود، في حين يخرج سنوياً إلى التقاعد 800 مدرّس على الأقل.

لا تشريم موحد بين المعلمين

تتعدد القوانين التي تحدد أسس تعيين المدرّس في التعليم الأساسي، على عكس ما هو قائم في التعليم الثانوي الرسمي. في هذا التعليم من هو معيّن في الدرجة الأولى، ومن هو معيّن في الدرجة الخامسة عشرة مروراً بالدرجة السادسة والدرجة السابعة والدرجة التاسعة والدرجة الحادية عشرة، وكلهم يعملون الصفوف نفسها، وساعات العمل نفسها، فضلاً عن أنهم في الفئة الوظيفية نفسها (الفئة الرابعة) ويتبعون جميعاً مديرية التعليم الابتدائي.

ومن مفاعيل هذه القوانين أن تحولت المدرسة إلى ساحة معركة بين المعلمين، «الأعداء»، فبعض من تعيّن حديثاً مارس الاستعلاء على أقرانه واعتبر أن من حقّه الاستفادة من الدرجات التي قد تُعطى لغيره في مشروع سلسلة الرتب والرواتب. ومن كان مجازاً سابقاً شعر بالإهانة والغبن والظلم حيث وجد أن سنوات خدمته وإجازته لا قيمة لها.

في هذا التعليم، عشرات الآلاف من المتقاعدين الذين يعملون من دون ضمانات اجتماعية وصحية، ومن دون رواتب شهرية. لقد تجاوز بعضهم العمر الذي يتيح له التقدم إلى مباريات مجلس الخدمة المدنية، وبعضهم نسي أسماء المواد التي تعلمها في الجامعة ومضمونها.

أما للمستعان بهم، أو «اللقطاء» كما سمّتهم رابطة مدرسي التعليم الأساسي، أخيراً، فكفاية أخرى. هم ليسوا بالملاك بطبيعة الحال، وليسوا متقاعدين، لكنهم يعملون في المدارس الرسمية بطلب من وزارة التربية التي أجرت لهم اختبارات أهلية، لكنها ونزولاً عند قرار مجلس الوزراء بمنع التعاقد، لا تستطيع توقيع عقود تعاقد معهم. وهم حتى الآن لم يقبضوا مستحقاتهم ولا يدرون هل تستمر الاستعانة بهم في السنة المقبلة أم لا؟

مع تحفظ شفهي. كما أن هناك مديريين امتنعوا عن عقد جمعيات عمومية وتوقيع المحاضر. ومع ذلك، تراجعت الرابطة عن الإضراب المفتوح، معلنة أنه من أصل 277 مدرسة في لبنان وصلت محاضر أصل المحاضر الـ 116 تبين أن 105 محاضر تؤيد الإضراب المفتوح و11 مدرسة ضده.

قرار تراجع الرابطة، ودعوتها إلى التريث بإعلان الإضراب المفتوح لدوام بعد الظهر لتعليم اللاجئين، ولا سيما تزامناً مع مؤتمر بروكسل، بحجة انتظار تسلم باقي المحاضر ليس بجديد على رابطة لا ترد على اتصالات ومساءلة مدرّسي الدوام المسائي، إذ همّها الأساسي هو رفع أجر الساعة لمصلحة من تمثّلهم.

* مدرسة متعاقدة